

مصرف البحرين المركزي

قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠

بتعديل بعض أحكام اللائحة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧
بشأن الخدّات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي

محافظ مصرف البحرين المركزي:

بعد الاطلاع على قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وتعديلاته،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول،
وعلى اللائحة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧، بشأن الخدّات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي، وتعديلاتها،
وبناءً على عرض المدير التنفيذي لرقابة المؤسسات المالية،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُستبدل بنص الفئّة الفرعية (هـ) من البند (٥) من الجدول الوارد في المادة (١) من اللائحة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الخدّات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي، النص الآتي:

الخدّات الخاضعة للرقابة	الفئّة الفرعية	الفئّة الرئيسية	الرقم
إدارة غرف المقاصّة وتسوية المدفوعات والشيكات والأوراق المالية وتقديم خدّات معلومات الائتمان وتقديم خدّات الصكوك الإلكترونية القابلة للتداول وخدّات التدريب في المجال المالي بالإضافة إلى تقديم خدّات مساندة أخرى ذات صلة بصناعة الخدّات المالية.	هـ - الشركات (المؤسسات) المساندة للقطاع المالي		

مادة (٢)

على الإدارات المعنية بمصرف البحرين المركزي تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

محافظ مصرف البحرين المركزي

رشيد محمد المعراج

صدر بتاريخ: ٢٥ رمضان ١٤٤١هـ

الموافق: ١٨ مايو ٢٠٢٠م